

الإطار العام للحكومة

الغرض

1- تم وضع الإطار العام للحوكمة لشركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف -فبيكو- (المشار إليها فيما بعد باسم "الشركة") لوضع المبادئ والممارسات التي تهدف إلى تحسين جودة وفعالية الحوكمة وأداء الشركة والتنافسية والموثوقية, ومن هذا المنطلق, يدعم إطار العمل هذا تكوين قيمة طويلة الأمد وتطبيق استراتيجيات النمو المستدام في الشركة.

2- تم إعداد الإطار العام للحوكمة في الشركة بهدف تعزيز القيمة المضافة للمساهمين وضمان الامتثال مع السياسات الداخلية للشركة والنظام الأساسي, والأنظمة واللوائح التي تنطبق على الشركة حيث نذكر منها:

(أ) هيئة السوق المالية – لائحة حوكمة الشركات وقواعد التسجيل والإدراج.

(ب) وزارة التجارة والاستثمار واللوائح المنبثقة عنها.

(ج) ممارسات الحوكمة الرائدة.

(د) وغيرها حسب ماينطبق على الشركة.

3- يعبر مفهوم الحوكمة عن ذلك النظام الذي يتم من خلاله التوجيه والسيطرة على الشركات, بما في ذلك مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة وإدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين, وتوفر الحوكمة الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة وآليات تحقيقها ومراقبة أدائها.

4- إن استخدام مصطلح "حوكمة الشركة" حرفياً يعني تطبيق المفهوم الشامل للحوكمة لتوجيه وإدارة الشركة وخلق قيمة للمساهمين, كما يمكن اعتبار حوكمة الشركة على أنها تطبيق لأنظمة الرقابة لتفادي تضارب المصالح والسلوكيات غير المرغوبة.

5- تمثل حوكمة الشركات تطوير وتحديث ورصد ومراقبة الهياكل والإجراءات المؤسسية لضمان المساءلة والشفافية والنزاهة والمسؤولية التي هي جزء لا يتجزأ في عملية اتخاذ القرارات في الشركات, وتتضافر هذه العناصر لتوفير مستوى من الراحة لأصحاب المصالح, الأمر الذي يتيح

للشركة ميزة تنافسية عند البحث عن مستثمرين والموردين والشركاء التجاريين.

6- لقد تمت التوصية بهذا الدليل من قبل لجنة الحوكمة بالشركة وتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة.

الالتزام بحوكمة الشركة

تلتزم الشركة بتأسيس إطار حوكمة رشيدة يوفر قاعدة قوية لعلاقة فعالة بين الشركة ومجلس إدارتها، ومساهميها والجهات الأخرى ذات الصلة، ويعمل الإطار العام على ضمان المعاملة العادلة لكافة المساهمين، كما أنه يقر بالحقوق النظامية الثابتة لكافة المساهمين بغض النظر عن نسبة مساهمتهم، أضاف إلى ذلك أن الإطار العام لحوكمة الشركة يضمن توفر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب عن كافة الأمور الجوهرية المتعلقة بالشركة، فضلا عن مساءلة مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين حسب الأنظمة ذات العلاقة.

مبادئ الحوكمة

تتضمن المبادئ الرئيسية للحوكمة في الشركة مايلي:

- 1- حماية حقوق وحملة الأسهم ومعاملة عادلة لهم.
- 2- مساهمين على علم ودراية كافية باعمال الشركة ونتائجها من خلال التواصل معهم بصورة صحيحة لإيصال معلومة دقيقة وفي وقت مناسب تمكنهم من ممارسة كامل حقوقهم.
- 3- مجلس إدارة فعال ملتزم بتمثيل مصالح جميع المساهمين.
- 4- إنشاء لجان منبثقة عن المجلس لضمان أعضاء مؤهلين وذات مهارة عالية لتقديم مشورة ذات جودة عالية لإدارة الشركة، وهذه اللجان كما يلي:
 - أ) لجنة المراجعة وهي لجنة مسؤولة عن هيكل الرقابة الداخلية في الشركة، وللتفاصيل يرجى الرجوع إلى لائحة عمل لجنة المراجعة.
 - ب) اللجنة التنفيذية وهي لجنة تساعد مجلس الإدارة على تحمل بعض أعبائه عبر تفويضها ببعض الصلاحيات، وللتفاصيل يرجى الرجوع إلى لائحة عمل اللجنة التنفيذية.

- ج) لجنة الترشيحات والمكافآت وهي لجنة تهتم بتعويضات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكذلك بالترشيحات للأماكن الشاغرة، للتفاصيل يرجى مراجعة لائحة عمل لجنة الترشيحات والمكافآت.
- د) لجنة الحوكمة وهي لجنة تؤكد على فعالية حوكمة الشركة وسبل تطويرها، وللتفاصيل يرجى الرجوع إلى لائحة عمل لجنة الحوكمة.
- 5- توجيه المجلس لإدارة الشركة ومراقبة كفاءة سياساتها وقراراتها الإدارية، بما في ذلك تنفيذ استراتيجيتها.
- 6- دور قيادي فعال من خلال الرئيس التنفيذي للشركة للتأكيد على أن الشركة تعمل كوحدة متجانسة.
- 7- حماية حقوق أصحاب المصالح.
- 8- فرض سياسات وإجراءات واضحة ومعلنة.
- 9- تفويض واضح للصلاحيات والمسؤوليات.
- 10- المساءلة والمحاسبة والرقابة للحد من مخاطر الاحتيال وسوء الإدارة.
- 11- الشفافية وتوصيل المعلومات والافصاح الكافي بالتوافق مع المتطلبات النظامية والممارسات العالمية.
- 12- إدارة مراجعة داخلية مستقلة وذات موارد جيدة تقوم بأعمال المراجعة الداخلية وتقديم تقاريرها إما للمجلس بشكل مباشر أو عبر لجنة المراجعة.
- 13- مراجعة دورية مستقلة للقوائم المالية يقوم بها مراجع الحسابات.
- 14- مستوى عال من الشفافية والمساءلة والنزاهة لتوفير بيئة تعزز الأداء الأفضل للشركة وتعزز قيمتها على المدى الطويل.

فوائد الحوكمة

من الناحية الإيجابية

- توفير الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة لتحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة والمساهمين وتسهيل الرقابة الفعالة.
- ضمان العدالة والمساءلة والمسؤولية والشفافية.
- حماية مصالح المساهمين والمساواة بينهم.
- تحفيز وزيادة الثقة لدى المستثمرين, مما يؤدي إلى الحصول على مصادر تمويل بتكلفة منخفضة.
- تلبية المتطلبات النظامية والمسؤولية تجاه المستثمرين.
- جذب والاحتفاظ بأعضاء مجلس إدارة ممن يتمتعون بخبرة واسعة وجيدة.
- الحصول على دعم المجتمع.
- اكتساب ميزة تنافسية.

من الناحية السلبية (في غياب الحوكمة)

- رأس مال باهظ التكلفة.
- مخاطر تدهور السمعة.
- الاحتيال/الإفلاس.
- إعادة احتساب الأرباح.
- تراجع قيمة الأسهم.
- فقدان المصداقية.
- خسارة موردين وشركاء العمل الاستراتيجيين.
- فقدان العملاء والموظفين.
- غياب الاستثمار الأجنبي المؤسسي.

إطار الحوكمة في الشركة

1- لائحة عمل مجلس الإدارة.

- 2- لائحة عمل لجنة المراجعة
- 3- لائحة عمل لجنة الترشيحات والمكافآت
- 4- لائحة عمل لجنة الحوكمة
- 5- لائحة عمل اللجنة التنفيذية
- 6- دليل المساهمين
- 7- سياسة الإفصاح والشفافية
- 8- سياسة تعارض المصالح
- 9- دليل معاملات الأطراف ذات العلاقة
- 10- لائحة قواعد السلوك المهني (جاري تجهيزها)
- 11- مسؤولية الشركة الاجتماعية (جاري تجهيزها)
- 12- لائحة عمل المراجعة الداخلية (جاري تجهيزها)
- 13- لائحة المخاطر (جاري تجهيزها)
- 14- سياسة توزيع الارباح (موجودة في دليل المساهمين وسيتم فصلها لاحقاً)